

محسن مرزوق: النظام الحالي جبل تخنق به النهضة تونس

بينما كنا نتطلع إلى موقف موحد ضد التدخل الأجنبي في ليبيا اكتشفنا التدخل الأجنبي في البلد



أثارت نتائج جلسة مساعلة رئيس البرلمان وزعيم حركة النهضة راشد الغنوشي جدلا واسعا لدى الطيف السياسي في تونس، كما الشارع. وحسب متابعين للشأن التونسي كشف سقوط لائحة الحزب الدستوري الحر التي تهدف إلى "رفض البرلمان للتدخل الخارجي في ليبيا"، عمق الانقسام الذي تعيشه الطبقة السياسية في البلاد، وهو ما أكدته "العرب"، رئيس حزب حركة مشروع تونس محسن مرزوق.

أمينة جبران
صحافية تونسية

تونس - حذر السياسي التونسي ورئيس حزب حركة مشروع تونس محسن مرزوق في حوار مع "العرب" من دخول البلاد في حالة انقسام عميقة جراء اصطاف أحزاب بعينها وراء سياسة المحاور التي كشفت عنها جلسة مساعلة صاحبة لرئيس البرلمان وزعيم حركة النهضة راشد الغنوشي، التي في نهاية المطاف إلى رفض لائحة الحزب الدستوري الحر، حول ليبيا.

وتعليقا على مستجدات الساحة السياسية في تونس بعد إسقاط الاقتراح المقدم من الحزب الدستوري الحر الذي يدين "التدخل التركي" في الشؤون الليبية و"انحياز" حزب حركة النهضة ذي المرجعية الإسلامية والذي يرأسه الغنوشي لهذا المحور، بما يتعارض مع الحياد الذي تلتزم به تونس في سياساتها الخارجية، يشير محسن مرزوق، وهو أبرز وجوه العائلة الحداثية الوسطية في تونس ومرشح رئاسي سابق، إلى أن أبرز ما اضح أمام الرأي العام في الجلسة البرلمانية الأخيرة هو حقيقة الاصطافات الحزبية. ويقول "في الواقع بينما كنا نبحث عن موقف ضد التدخل الأجنبي في ليبيا اكتشفنا بوضوح التدخل الأجنبي في تونس".

وعلى الرغم من دعم كتل برلمانية لائحة الدستوري الحر في خطوة تشبه إجتماعا سياسيا وشعبيا على ضرورة نأي تونس عن النزاعات الخارجية خاصة فيما يتعلق بالملف الليبي، وقع رفض هذه اللائحة. وحسب مرزوق "إسقاطها يكشف أن هناك من له مصلحة واضحة في تواصل العدوان الأجنبي في ليبيا وقد تكون له علاقة به".

وبرأيه، يؤكد ذلك أيضا تدخل رئيس البرلمان في السياسة الخارجية التي يتبعها دون أي حق دستوري والتي اتضحت في مواقفه من الملف الليبي واختياره الاصطاف وراء الدور التركي في المنطقة.

ويتابع "هذا الوضوح يؤكد الآن أن لعبة من يريد الاصطاف وراء المحور التركي صارت مكتسوفة". لكن هذا الاصطاف قد يحمل تداعيات وخيمة على مستقبل الغنوشي السياسي حسب متابعين وقد يشجع لسقوطه.

لا يستبعد مرزوق هذه الفرضية، ففي ظل تصاعد الانتقادات والغضب الشعبي ضد، بات الغنوشي في موقع ضعيف.

ويعلق "من الواضح أنه لن يستطع مستقبلا إدارة المجلس بطريقة مهينة أو محايدة لأنه يمثل صورة للتفرقة بين التونسيين، وهذا يعني أن موضوع إزاحته من رئاسة البرلمان صار مطروحا بقوة".

وعلى الرغم من توسع دائرة الانتقادات ضدها، لا يتبدى النهضة اهتماما بالتحذيرات المتواصلة من تخفي زعيمها صلاحياته الدستورية، وقد طالب محتجون في تونس بتجنيد الغنوشي من منصبه بسبب خرقه لمبدأ الحياد في الدبلوماسية التونسية في ما يرتبط بالنزاع الليبي.

وسبق لمرزوق أن وجه له أصابع الاتهام برعايته للمصالح التركية في تونس. ويقر مرزوق بذلك قائلا "لأن الغنوشي فعلا يعبر عن المصالح التركية في تونس". ويتشرح بالقول "تقريبا مع كل أزمة سياسية يذهب الغنوشي لأخذ المشورة والتوجيهات من تركيا، إضافة إلى أنه عبر أكثر من مرة عن إعجاب بالوجود العثماني في تونس واعتبره أمرا حضاريا".

وفيما يخص الملف الليبي، يلاحظ مرزوق درجة الشراسة في الدفاع عن تركيا وكأنه يدافع عن مصلحة الشخصية. ويتابع "لذلك اعتبرت أنه يقوم برعاية المصالح التركية في تونس ولا يعبر عن المصلحة الوطنية".

ولطالما أزعجت تصريحات مرزوق جماعة الإخوان، كما أنه تعرض لحملة بلغت حد تهديد حياته.

وعن سر هذه الحملة والهجوم المتواصل ضده، يجيب مرزوق "لأنني أقول موقفي بكل وضوح ضدهم وهو ما جعلهم يتجهون إلى حملة شرسة هذه الأيام فيها تهديد مباشر لحياتي، وهي خطوة في علاقة بتركيا والدور التركي في المنطقة".

التدخل التركي

أثار الغنوشي جدلا بعدما هنا الشهر الماضي رئيس حكومة الوفاق في ليبيا، فايز السراج، على استعادة قواته المدعومة من تركيا قاعدة الوطية العسكرية القريبة من الحدود التونسية. وطرح هذا الموقف مساعلة حدود صلاحيات رئيس البرلمان، إضافة إلى موقف الدبلوماسية التونسية من الملف الليبي.

ويعتقد مرزوق أن السياسة الخارجية التونسية في الملف الليبي مترددة وضعيفة. وحسب تقديره فإن

رئيس الجمهورية قيس سعيدي يحاول بطريقة ما الحفاظ على ثوابت السياسة الخارجية لكن دون قوة، ومن جهة أخرى هناك تدخل لأطراف عديدة من بينها رئيس البرلمان لدفع تونس نحو الاصطاف وراء المحور التركي.

وفي كل الحالات من ينظر إلى تونس من بعيد يخيل له وكان تونس مصطفة وراء هذا المحور، رغم كل محاولات رئيس الجمهورية، حسب ما ذهب إليه مرزوق.

وأعرب عن أسفه لحصول هذا الاصطاف، حيث "كان من المفروض أن تلعب تونس دورا يأخذ بعين الاعتبار الانقسام الحاصل في ليبيا". وبين أن "دور تونس هو دور الجار الذي يحاول

التوفيق بين المتحاربين، ولها مشروعية التدخل بينما تركيا ليست لها أي حق في التدخل خاصة حين يكون هذا التدخل عسكريا مباشرا".

وبالنسبة إلى مرزوق فإن التدخل العسكري التركي مرفوض لكونه يقوم على وجود قوات تركية مباشرة على الأرض وثانيا لاستقدامه مرتزقة من إبلد السورية للقتال في ليبيا. وهو ما سينجر

عن تهديد أمن المنطقة الليبية، وإلحاق أضرار بالغة في حياة المواطنين الليبيين، إضافة إلى أن التدخل العسكري التركي مرفوض لكونه يقوم على وجود قوات تركية مباشرة على الأرض وثانيا لاستقدامه مرتزقة من إبلد السورية للقتال في ليبيا. وهو ما سينجر

عن تهديد أمن المنطقة الليبية، وإلحاق أضرار بالغة في حياة المواطنين الليبيين، إضافة إلى أن التدخل العسكري التركي مرفوض لكونه يقوم على وجود قوات تركية مباشرة على الأرض وثانيا لاستقدامه مرتزقة من إبلد السورية للقتال في ليبيا. وهو ما سينجر

عن تهديد أمن المنطقة الليبية، وإلحاق أضرار بالغة في حياة المواطنين الليبيين، إضافة إلى أن التدخل العسكري التركي مرفوض لكونه يقوم على وجود قوات تركية مباشرة على الأرض وثانيا لاستقدامه مرتزقة من إبلد السورية للقتال في ليبيا. وهو ما سينجر

عن تهديد أمن المنطقة الليبية، وإلحاق أضرار بالغة في حياة المواطنين الليبيين، إضافة إلى أن التدخل العسكري التركي مرفوض لكونه يقوم على وجود قوات تركية مباشرة على الأرض وثانيا لاستقدامه مرتزقة من إبلد السورية للقتال في ليبيا. وهو ما سينجر

عن تهديد أمن المنطقة الليبية، وإلحاق أضرار بالغة في حياة المواطنين الليبيين، إضافة إلى أن التدخل العسكري التركي مرفوض لكونه يقوم على وجود قوات تركية مباشرة على الأرض وثانيا لاستقدامه مرتزقة من إبلد السورية للقتال في ليبيا. وهو ما سينجر

عن تهديد أمن المنطقة الليبية، وإلحاق أضرار بالغة في حياة المواطنين الليبيين، إضافة إلى أن التدخل العسكري التركي مرفوض لكونه يقوم على وجود قوات تركية مباشرة على الأرض وثانيا لاستقدامه مرتزقة من إبلد السورية للقتال في ليبيا. وهو ما سينجر

عنه لا فقط تهديد الأمن التونسي وإنما أيضا تهديد أمن المنطقة العربية ككل.

ويستنتج أن هدف التدخل التركي هو نهب الثروات الليبية، ويستند في ذلك إلى الحديث الدائر حاليا بشأن التقيب عن النفط إضافة إلى الاتفاقية البحرية بين حكومة الوفاق والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وتداعيات هذه الخطوة على أمن المتوسط.

وأمام هذه التطورات، يرى مرزوق أنه كان من المفروض أن يكون الموقف التونسي أكثر قوة مع التنسيق الضروري مع الجيران المباشرين للليبيا. كما كان من الأجدر أن "تسأل تونس إقامة البنية للتنسيق مع جيران ليبيا الذين تجمعهم حدود مشتركة على أساس أن تكون تونس منشطة لها وتصير الألية طريقة لردع التدخلات الخارجية".

على صعيد آخر يرى رئيس حركة مشروع تونس أنه لا مستقبل لتونس إلا بجمهورية فائقة لأن النظام السياسي الحالي، ومن ورائه النظام الانتخابي، يشبه "الحبل الذي يكبل البلاد وطاقاتها". ومع إطلاقه هذه الدعوة المثيرة للجدل، يرى متابعون وسياسيون أنه تحامل على الجمهورية التي يصعد التشكّل والتي عانت الويلات في مراحل الانتقال الديمقراطي السريعة.

الجمهورية الثالثة

حسب اعتقاد مرزوق فإن الجمهورية الثانية ينقصها تنصيب محكمة دستورية، ولن يغير شيئا وجود هذه المحكمة في نظام سياسي كانت نتيجته أن البلاد صارت أكثر فقرا ومديونية، كما لا يوجد استقرار في العمل الحكومي الذي يمكن من معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وما نجم عن ذلك أن الحكومات صارت تتشكل على المحاصصات الحزبية وبانت مصالح الأحزاب أهم من مصالح الوطن.

وأوضح أنه يعارض نظام الحكم في تونس منذ تشكيله، وقد طالبت الوثيقة التأسيسية لحركة مشروع تونس في يوليو 2016 بإلغاء هذا النظام الذي يشكل حسب رأيه عقدة الحبل التي تخنق بها النهضة تونس.

ويتشرح "بفعل النظام الانتخابي تستطيع حركة النهضة حكم البلاد بأقلية لأن عدد الأصوات التي حازتها في الانتخابات التشريعية أقل من عشرة في المئة وبهذه النسبة الضعيفة اليوم كما يفرض وجودها بالضرورة بفعل هذا النظام السياسي أن تكون موجودة في كل الحكومات وأن تشكل الأغلبية الحاكمة".

ويرى أن المشهد السياسي منقسم اليوم، لذلك طالب بتوحيد رأس السلطة التنفيذية وأن يكون هناك ممثل واحد لها. وبلغت إلى رغبته في تأسيس نظام رئاسي ديمقراطي بحيث لا تقبل الفوضى الحالية ولا تقبل أيضا العودة إلى نظام الاستبداد.

ويتساءل "كيف يمكن القبول في ظل هذا الظرف الاجتماعي والاقتصادي بنظام صارت فيه مصلحة الأحزاب فوق مصلحة الدولة؟".

وبدوره أبح الرئيس التونسي إلى رغبته في تعديل نظام الحكم محملا الأحزاب مسؤولية أزمات البلاد. ويعتقد مرزوق أن السؤال المطروح اليوم كيف سيتغير هذا النظام وماذا سنفعل في ظل كل المقترحات الموجودة؟

وعن معركة الصلاحيات المحتمة بين رئاسة الجمهورية والبرلمان يشير مرزوق إلى أن "قيس سعيد له رؤية في تغيير النظام السياسي ولا يصطف بطريقة معينة في نفس موقف حركة النهضة".

وبالنسبة إلى الغنوشي، يرى مرزوق أن تحركاته الأخيرة تأتي ردا على الصراع الداخلي الذي تعيشه حركة النهضة. وبلغت إلى أن الغنوشي يريد أن يبسط ويكافئ الحاكم الفعلي للبلاد داخليا وخارجيا لذلك كان رد رئيس الجمهورية صارما في تهنئة عيد الفطر.

ولا شك أن لهذا الصراع تداعيات على المشهد السياسي المتنازم في البلاد. وحسب مرزوق يعكس ذلك حجم الخور الموجود في النظام السياسي التونسي بما أن النظام يقوم على تعدد رموز السلطة ويصعب طريق الوحدة في الأداء السياسي.

وكشف هذا الصراع عن انقسام عميق في الدولة. واستحضرت جلسة البرلمان الأخيرة حين استماتت النهضة ومؤيديها في الدفاع عن حق رئيس البرلمان في أن تكون له دبلوماسية خاصة به حتى وإن اختلفت عن الدبلوماسية الرسمية. ويستنتج "هذا الانقسام يؤثر على المشهد السياسي بخلق انقسام حقيقي في بنية الدولة.. وهذا خطر كبير جدا".

الاتفاق حول مصلحة تونس أولا

يعد محسن مرزوق أحد رموز العائلة الوسطية في تونس وأحد المدافعين عن المشروع البورقيبي بالبلد في وجه عودة التيار الإسلامي إلى الحكم.

المشروع البورقيبي

حذر مرزوق في أحد تصريحاته من أن المشروع البورقيبي يواجه أعداء من الداخل، وردا على هذا التحذير يشير مرزوق إلى أن "النهضة كانت دائما عدوا للمشروع البورقيبي الذي يقوم على وطن له سيادة وينادي بتحرير الإنسان الاجتماعي بالتعليم والصحة ويحض على الاعتدال الديني".

ورغم التحديات التي تواجه هذا المشروع إضافة إلى تراجع العائلة الوسطية في أعقاب الانتخابات الأخيرة، يبدي مرزوق أملا في عودة سياسية قوية لهذه العائلة، وهو ما لاحظ في جلسة البرلمان عبر لائحة موحدة ضمت 96 نائبا.

هناك انقسام في البرلمان بين العائلة الوطنية وعائلة أخرى عليها أن تحدد إلى من تنتمي؛ إلى الوطن أم إلى المصالح التركية

وحسب مرزوق، تأكد عبر جلسة البرلمان الأخيرة "أن هناك انقسامًا في المجلس بين العائلة الوطنية وعائلة أخرى عليها أن تحدد بوضوح إلى من تنتمي؛ إلى الوطن أم إلى المصالح التركية".

ويتساءل هؤلاء الذين اتحدوا حول هذه اللائحة اليس من الممكن توحيدهم أو توحيد جهم على الأقل في سياق سياسي هام؟.

وتابع "نعمل على ذلك منذ سنوات، صحيح لم ننجح في الوصول إلى هدفنا ولا يعني عدم النجاح الوتقي ضرورة تختلف معها". أي هذه العائلة الوسطية التي يجذب أن يطلق عليها اسم "وطنية". وختم مرزوق حوار مع "العرب" بالتذكير أن الشارع التونسي يعول على هذه النخبة الوطنية. وعلى هذه النخبة بالوجود العثماني في تونس واعتبره أمرا حضاريا.